«زين» تشارك الجالية الباكستانية في احتفالاتها الوطنية بخصم 50٪ على الرسائل و20٪ على المكالمات الدولية

أعلنت شركة «زين» عن تقديم تخفيضات على الرسائل النصية القصيرة الدولية والمكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى باكستان بتاريخ 23 الشهر الجاري (اليوم)، وذلك بمناسبتها الوطنية.

وقالت الشركة انها تقدم هذا العرض منذ السنوات الماضية في إطار حرصها الشديد على مشاركة كافة عملائها في جميع مناسباتهم خصوصا أنها تعتبرهم الشريك الرئيسي لها في عملها، ولتكون أول شركة اتصالات تبادر الى تقديم تخفيضات بهذا الحجم، ليصل الخصم على الرسالة الدولية القصيرة إلى 50٪ للرسالة الواحدة و20٪ على المكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى باكستان.

وذكرت الشركة في بيان صحافي بهذه المناسبة أنها تتقدم بالتهنئة لكل شعب باكستان الشقيق، ولكل قياداته ولأركان سفارة باكستان في الكويت وجميع المقيمين من الجالية الباكستانية في هذه الذكرى.

وأكدت زين انها شركة عالمية جذورها عربية تحرص باستمرار على المشاركة الفاعلة بالمناسبات الوطنية وبمختلف المناسبات السعيدة، ومنها الأعياد الوطنية التي تعيشها كافة الشعوب.

وأضافت ان التخفيضات تسري على جميع الرسائل النصية القصيرة SMS والمكالمات الصوتية الصادرة إلى باكستان ابتداء من الساعة 12 بعد منتصف ليلة الجمعة يوم 23 مارس، وتستمر لمدة 24 ساعة، شاملة جميع عملاء الدفع الآجل والدفع المسبق.

بوستر العرض

بريطانيا تسعى لتنشيط اقتصادها بخفض الضرائب

لندن ـ د.ب.أ: تعهدت الحكومة البريطانية بتحقيق الخفض المستهدف في الميزانية بحلول 2017 مع تنشيط الاقتصاد بحزمة إجراءات لخفض الضرائب، إلى جانب سد الثغرات الضريبية أمام ملاك العقارات الأثرياء.

وقال وزير الخزانة جورج أوسبورن خلال استعراضه لموازنة العام المالي الجديد أمام البرلمان إن الحكومة الائتلافية في البلاد والتي يقودها المحافظون تظل على تعهدها بخفض عجز الميزانية مع إيجاد نظام ضريبي أكثر عدالة.

وأضاف أوسبورن: «ألقت هذه البلاد بنفسها في خضم الاضطرابات. ونحن اليوم نمضي على طريق الخروج منها».

وقال إن الحكومة البريطانية تمضي في طريقها للتخلص من العجز الهيكلي في الميزانية بحلول عام 2017، بتأخير عامين عن الموعد المقرر سلفا.

وأضاف الوزير أن صافي قروض الحكومة سيصل خلال العام الحالي إلى 126 مليار جنيه إسترليني (199 مليار دولار) لكنه سينخفض إلى 21 مليار جنيه إسترليني في العام المالي 2017/2016.

تزامنت تصريحات وزير الخزانة البريطاني المتفائلة بشكل عام مع صدور بيانات كشفت عن زيادة غير متوقعة في الاقتراض الحكومي خلال شهر فبراير الماضي إلى 15,2 مليار جنيه إسترليني.

وتوقع أوسبورن نمو الاقتصاد البريطاني خلال العام الحالي بنسبة 0,8٪ من إجمالي الناتج المحلي ثم نمو الاقتصاد بما يتراوح بين 2 و3٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال السنوات التالية.

وقال الوزير إنه في حين نجحت بريطانيا في تفادي السقوط في فخ الركود المزدوج، مازال الغموض المرتبط بأزمة ديون منطقة اليورو يمثل «خطرا كبيرا» على الاقتصاد البريطاني.

وأعلن أوسبورن حزمة إجراءات لخفض الضرائب تشمل خفض ضريبة الشركات إلى 24٪ في أبريل المقبل ثم الى 22٪ عام 2014 لتصبح واحدة من أقل ضرائب الشركات في الدول الصناعية الغربية.

في الوقت نفسه، تشمل الموازنة زيادة الضرائب على عقارات الأثرياء في الوقت الذي تخفض فيه الحد الأقصى لضريبة أصحاب الدخل المرتفع من 50٪ إلى 45٪ فقط.

وقال وزير الخزانة إنه سيتم رفع حد الإعفاء الضريبي لذوي الدخل المنخفض والمتوسط إلى أكثر من 9 آلاف جنيه إسترليني سنويا وهو ما سيؤدي إلى «إخراج الملايين من دائرة الفقر».

كما قررت الحكومة زيادة ضريبة الدمغة على العقارات التي تزيد قيمة الواحد منها عن مليوني جنيه إسترليني مع تعهدها بمحاربة الثغرات الموجودة في النظام الضريبي.

في الوقت نفسه، فإن حزب العمال المعارض انتقد خطة وزير الخزانة لخفض الضريبة على من يزيد دخلهم عن 150 ألف جنيه إسترليني سنويا حيث وصف الحزب المعارض مشروع ميزانية حكومة المحافظين بأنها «ميزانية مليونيرات».

وتعليقا على مشروع الموازنة، قال هيوارد أرشير من مؤسسة جلوبال إنسايت للدراسات إن معدل النمو المتوقع للعام الحالي مازال «ضعيفا بصورة مقلقة»، وأن أرقام الاقتراض الأخيرة تؤكد «المخاطر الكبيرة» التي تواجهها الحكومة في طريقها لخفض عجز الميزانية إلى المعدل المستهدف.

منطقة اليورو تحتاج إلى صندوق للإنقاذ المالي بقيمة تريليون يورو

زيوريخ ـ رويترز: قالت رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان منطقة اليورو تحتاج لصندوق للانقاذ المالي بقيمة لا تقل عن تريليون يورو (1,3 تريليون دولار) لمنع امتداد ازمة الديون الى اسبانيا ودول اخرى.

واضاف انجيل جوريا الامين العام للمنظمة في مقابلة مع صحيفة «هاندلز تسايتونغ» السويسرية انه يجب على مجموعة اليورو الا تتأخر في تأسيس صندوق للانقاذ بحجم مناسب.

وقال ان الاسواق المالية ستستغل اي علامة على الضعف، محذرا من ان اسبانيا والبرتغال قد تصبحان احدث ضحايا لأزمة الديون.

الألمان متفائلون بمستقبلهم الشخصي ومتشائمون من مستقبل بلادهم

برلين ـ د.ب.أ: كشفت دراسة حديثة ان الالمان تساورهم مخاوف بشأن الوضع المالي لبلادهم اكثر من شأن مستقبلهم الشخصي.

واظهرت دراسة التفاؤل التي أجرتها جامعة هوفنهايم الالمانية واحدى شركات التأمين ان 62٪ من الالمان ينظرون بتفاؤل الى مستقبلهم الشخصي بزيادة قدرها 5٪ مقارنة بالعام الماضي.

في المقابل، ينظر الكثير من الألمان بتشاؤم ازاء الوضع العام في المانيا، حيث اعربت نسبة 315 فقط عن تفاؤلها أو تفاؤلها الشديد ازاء وضع الاقتصاد بوجه عام في المانيا، بتراجع قدره 5٪ مقارنة بالعام الماضي.

وتبين من خلال الدراسة التي نشرت نتائجها اول من امس ان النقاش المستمر حول ازمة الديون الاوروبية يثير قلق الالمان.

وشملت الدراسة التي اجريت خلال الربع الاول من العام الحالي اكثر من 1500 الماني.

الجمهوريون يقترحون خفض الضرائب على الشركات الصغيرة بـ 20٪

واشنطن ـ د.ب.أ: قدمت الأغلبية الجمهورية بمجلس النواب الأميركي اقتراحا بخفض الضرائب على الشركات الصغيرة التي يقل عدد العاملين بها عن 500 عامل بنسبة 20٪ لمدة عام. وقال إيريك كانتور نائب فيرجينيا وزعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب وراعي الاقتراح «علينا جميعا أن نتجمع حول قضية المشروعات الصغيرة»، مضيفا في مؤتمر صحافي أن الخفض المقترح لهذه الضرائب سيكلف الخزانة العامة حوالي 45,9 مليار دولار. وعلى عكس الاقتراحات السابقة التي قدمها الجمهوريون، لن يفرض قانون خفض الضريبة الجديد قيودا لاستبعاد أي صناعة من الاستفادة بهذا الخفض. ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء الاقتصادية عن نص الاقتراح المقدم لمجلس النواب انه لن يتم إخضاع الدخل الناتج عن بيع أصول أو من توزيعات الأرباح أو فوائد القروض أو حقوق الاستغلال لهذا الخفض الضريبي. وحدد الإجراء الحد الأقصى لقيمة التخفيض الضريبي بما يعادل 50٪ من الأجور التي تدفعها الشركة للعاملين بها من غير مالكيها. ويروج الجمهوريون لهذا الاقتراح باعتباره يمثل مساعدة للشركات الصغيرة في حين أنهم يسعون إلى إلغاء كل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية القائمة كوسيلة لخفض العجز المالي للخزانة الأميركية.

«ال اس» تفوز بصفقة كابلات في الشرق الأوسط بقيمة 110 ملايين دولار

سيئول ـ د.ب.أ: قالت «ال اس كيبل» الشركة الكورية الجنوبية الرائدة في بناء شبكات الطاقة أمس إنها فازت بطلبية قيمتها 110 ملايين دولار لتوريد كابلات كبيرة لثلاث دول في الشرق الأوسط.

قالت الشركة إنها ستقوم بتركيب كابلات بطول 101,8 كيلومتر من كابلات الضغط العالي بقوة 400 كيلو فولت في الكويت والسعودية وقطر.

ونقلت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية الرسمية عن الشركة أن صفقة الكويت كانت الكبرى حيث تبلغ قيمتها نحو 107 ملايين دولار مع بلوغ قيمة العقدين الآخرين أقل قليلا من 3 ملايين دولار. وخصصت دول الشرق الأوسط التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط الخام في السنوات الأخيرة أموالا إضافية لمشروعات البنية التحتية الاجتماعية والصناعية.

وساعد مثل هذا الطلب الشركات الكورية الجنوبية على تعزيز وجودها في أسواق المنطقة.

قالت الشركة أيضا إنها ستدعم مشروعا منفصلا لتركيب كابلات بطول 157,3 كيلومترا بقوة 132 كيلو فولت في الجزء الجنوبي من السعودية بحلول أغسطس المقبل.

اليابان تسجل أول فائض تجاري منذ 5 أشهر

طوكيو ـ يو.بي.آي: سجل ميزان التجارة في اليابان خلال فبراير الماضي فائضا هو الاول له منذ 5 اشهر بفضل تحسن صادرات السيارات الى الولايات المتحدة والتعافي من فيضانات تايلند.

ونقلت هيئة الاذاعة والتلفزيون اليابانية (خبث) عن وزارة المالية اليابانية قولها في تقرير ان ميزان التجارة في فبراير 2012 سجل فائضا يقدر بحوالي 400 مليون دولار.

لكنها اشارت الى ان الصادرات الاجمالية تراجعت بنسبة تقارب الـ 3٪ الى حوالي 65 مليار دولار على اساس سنوي.

وارتفعت الواردات بأكثر من 9٪ الى حوالي 65 مليار دولار للشهر الـ 26 على التوالي على اساس سنوي.

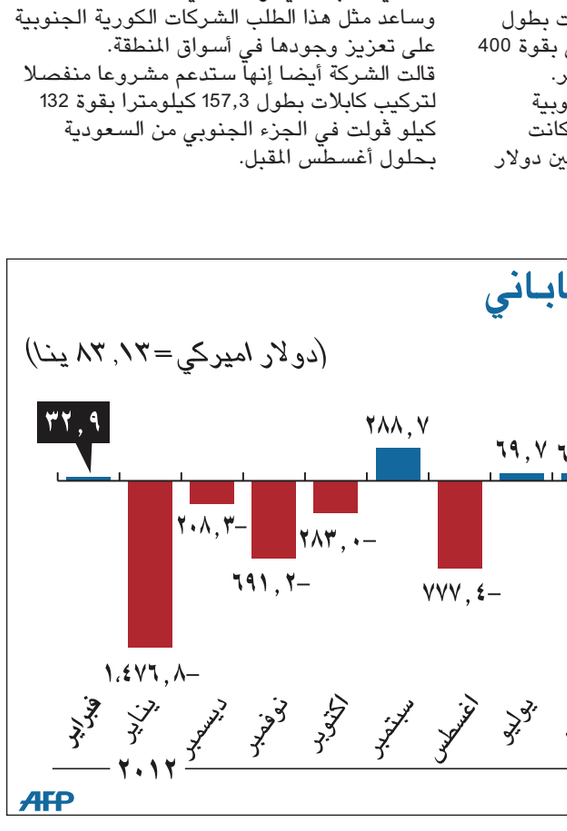

تأكيداً لجهوده في دعم أنشطة تشغيل وتأهيل الكوادر الوطنية

«بيتك» يشارك في معرض الفرص الوظيفية بجامعة الشرق الأوسط الأمريكية

الوهيب متوسطا فريق العمل من شباب «بيتك» والجامعة

اعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن مشاركته في معرض الفرص الوظيفية الذي نظمته جامعة الشرق الأوسط الأمريكية في الكويت، حيث شهد جناح «بيتك» في المعرض إقبالا واسعا من طلبة الجامعة الراغبين بمعرفة الفرص المتاحة لهم في المستقبل للالتحاق بـ «بيتك» وقطاع البنوك على وجه العموم.

وقد تواجد في جناح «بيتك» خلال فترة المعرض فريق من الموظفين الشباب في «بيتك» مع رئيس قسم التعيين بإدارة الموارد البشرية جمال الوهيب، الذي أبدى بدوره ترحيب «بيتك» بالكفاءات من المؤهلين لسوق العمل حيث استقطب خلال الأعوام الأخيرة المئات من الشباب الكويتيين من خريجي المعاهد والجامعات.

واشار الوهيب إلى أن «بيتك» يمنح الكويتيين الفرصة لتبوؤ مناصب قيادية وتكوين قدرات وخبرات متميزة بمختلف القطاعات، لافتا الى أن العمل في «بيتك» يشمل مجالات اقتصادية متعددة كالقطاع المصرفي والتجاري والعقاري والاستثماري وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

يذكر أن مشاركة «بيتك» في المعرض تأتي في إطار اهتمامه بالعنصر البشري والتركيز على فئة الشباب من الخريجين، حيث يشارك «بيتك» سنويا في معرض الفرص الوظيفية الذي ينظمه برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة علاوة على معرض صناع الاقتصاد الذي تنظمه كلية العلوم الإدارية كونها تضم أهم التخصصات التي يستقطبها القطاع المالي.

وقد تم تكريم «بيتك» من قبل الجامعة بحضور رئيس مجلس الأمناء بالجامعة فهد العثمان، حيث جرى الإشادة بتعاونه ودوره في المعارض والملتقيات التي تتناول قضايا توظيف العمالة الوطنية وتدريبها وتأهيلها.

شعشاعة: تحسن كبير في مكافحة تقليد العلامات التجارية والغش التجاري بالكويت

أكد المدير العام والشريك الاداري لشركة العيبان والقطامي جرانت ثورنتون للاستشارات الاقتصادية ووكلاء الملكية الفكرية، طارق شعشاعة، ان هناك تحسنا كبيرا في الاسواق الكويتية لجهة مكافحة تقليد العلامات التجارية والغش التجاري وذلك نتيجة لتطبيق القانون على الجميع وبطريقة حضارية ومتطورة من قبل الجهات الرسمية المختصة.

وأضاف شعشاعة في تصريح صحافي أن الشركة تعمد الى توضيح حقوق حماية الملكية الفكرية لما لها من أهمية كبرى في مجال التجارة الدولية وذلك من خلال نخبة من الخبراء المتميزين في مجال حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءة الاختراع وحقوق الطبع والتأليف التي تشتمل على حماية المنتجات الفكرية وما يتدرج تحتها من مصنفات أدبية وفنية وبرمجيات كمبيوتر.

وبين أهمية موضوع حماية الملكية الفكرية باعتبارها محورا مهما نحو توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الاجنبية ومن ثم المحافظة على مكانة الكويت المعهودة كمركز تجاري ومالي واستثماري متميز على صعيد العالم.

واشار الى ان الشركة أخذت خطوات متقدمة في تطوير خدماتها فيما يتعلق بنواحي الاستشارات الاقتصادية والدورات التدريبية العلمية المخصصة لرفع مستوى كفاءة الكوادر الوطنية في جميع المجالات وذلك بأحدث وسائل التكنولوجيا ووفق أفضل المعايير والتقنيات الحديثة، مشيرا إلى أن الشركة قادرة على توفير الأفضل باستمرار والذي يشبع رغبات وطموحات عملائها.

طارق شعشاعة

الصين تكتسب نفوذاً عالمياً متزايداً من خلال تجارة السلاح

بكين ـ د.ب.أ: يتزايد دور الصين كلاعب مهم في تجارة السلاح العالمية في تطور يسمح لها بتأمين المواد الخام الحيوية وتعزيز نفوذها الاستراتيجي. نما نصيب القوة الآسيوية في تجارة الأسلحة العالمية إلى ما بين 5 و6٪ ما يضعها على قدم المساواة مع بريطانيا خامس أكبر منتج للسلاح في العالم. قال ميشائيل شانتو خبير شؤون الدفاع لدى شركة «إتش آند زد» الاستشارية الألمانية لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) في بكين إن «صادرات الأسلحة الصينية تتزايد بشكل أكثر قوة عاما بعد عام». يقول تقرير للشركة عن مبيعات الأسلحة الصينية إن صناعتها في مجال السلاح تساعدها على الحصول على المواد الخام وتأمين طرق التجارة وتقليص النفوذ العالمي للولايات المتحدة. ولا تعد شركات صناعة الأسلحة الصينية هي المستفيدة فقط من ازدهار صادرات السلاح، بل أيضا جيش التحرير الشعبي الذي شهدت ميزانيته زيادة منتظمة بلغت أكثر من 10٪ خلال العقدين الماضيين. وسوف تعلن الحكومة الصينية اليوم عن زيادة الميزانية العسكرية بـ 11,2٪ مقابل 12,7٪ العام الماضي. غير أنه لا يزال هناك قدر من افتقار النفقات العسكرية للشفافية في الصين كما دلل على ذلك تقرير حديث بشأن كبرى منتجي السلاح في العالم من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري). فشلت القائمة في توفير بيانات عن صناعة السلاح الصينية مع قول سيبري إن هناك افتقارا للمعلومات الصحيحة بشكل كاف بشأن شركاتها كي يتم تضمينها في التقرير.

ووفقا للخبير شانتو وصل إنتاج الصين من السلاح ما إجماله 7ر8 مليارات دولار في الفترة من عامي 2007 و2010. كتب شانتو في تقريره أنه خلال 15 عاما فقط، تطورت الصين «لتصبح منافسا دوليا مهما» في تكنولوجيا الأسلحة التقليدية». والمستهلكون الرئيسيون للصين هم الدول النامية خصوصا باكستان. وظل البلدان على علاقات طيبة ليشكلان معا ثقلا موازنا أمام منافستهما الهند. تأتي قنزويلا وإيران كأكثر العملاء أهمية للصين بعد باكستان فهما دولتان منتجتان للنفط وتتخذان موقف المواجهة مع الولايات المتحدة. أوضح شانتو أن «التعاون مع إيران يشمل بالأساس تزويدها بالمعرفة الفنية والتدريب وبالأساس في مجالات التكنولوجيا النووية والصواريخ». ويرى الخبير في شؤون الدفاع أن مساندة الصين للنظام في طهران سيؤمن لها موردا للنفط وشريكا تجاريا مهما، بينما يضعف قوة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. وكان من بين الأسواق الرئيسية الأخرى للسلاح الصيني في الفترة من عامي 2007 و2010: مصر ونيجيريا وبنجلادش ونامبيا والسعودية وسريلانكا.

وتتجنب الصين التعهد بالتزامات ملزمة لحالات حظر السلاح الدولي ولا تتورع عن بيع الأسلحة إلى المناطق التي تمزقها الحروب أو الدول المنبوذة، وذلك وفقا لتقرير «إتش آند زد». غير أنه لم يتضح ما إذا كانت الحكومة في بكين تكون على دراية دائما بالدول التي تقوم شركاتها المتخصصة في صناعة السلاح بالتصدير لها. وتشير الوثائق التي تم العثور عليها إلى أنه خلال المراحل الأخيرة من الثورة الليبية على سبيل المثال، كان نظام معمر القذافي يدرس على الأقل محاولة للحصول على أسلحة بملايين الدولارات من الصين عبر أطراف ثالثة. ونفت بكين أي علم بمحاولات صفقات السلاح وأكدت من جديد على أنها ظلت ملتزمة بحظر السلاح المفروض على ليبيا. في الوقت نفسه، تعمل الصين على سد فجوة التكنولوجيا مع منافساتها عبر التوسع في تراخيص انتاج الاسلحة الروسية. ووفقا للتقرير، ستستطيع الصين سد هذه الفجوة في غضون السنوات العشر إلى العشرين القادمة. ويمكن قياس التقدم التكنولوجي للصين على سبيل المثال عبر تطوير النسخة الأولية للطائرة المقاتلة الشبح «جي 20». كما دشنت البلاد أول حاملة طائرات حتى وإن كانت سفينة جرى تجديدها حيث تعود إلى الحقبة السوفيتية. يرى شانتو أن التكنولوجيا ستنتقل من أوروبا عبر الشركاء الروسيين السابقين إلى الصين. أوضح الخبير أن «امتلاك المعرفة بتكنولوجيا الغواصات أو بناء السفن الحربية صناعة الدبابات والمروحيات ستأخذ طريقها عبر منعطفات من أوروبا للوصول إلى شركات الصناعات العسكرية في الصين».